خلال لقائه الأمين العام لمجلس التعاون ورؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع الـ 10 لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية والاجتماع الـ 28 للوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة

ولي عهد البحرين: الروابط التاريخية والأخوية أساس تعزيز التكامل الخليجي

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء البحريني صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد خلال لقائه الأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي ورؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع الـ 10 للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية ورؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع الـ28 للجنة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول الخليج

المنامة ـ كونا: أكد ولي العهد رئيس مجلس الوزراء البحريني صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد أن ما يجمع دول مجلس التعاون من أواصر أخوية وروابط تاريخية وإرث مشترك يشكل أساسا راسخا لتعزيز التعاون والتكامل بينها بما يحقق تطلعات دول الخليج وشعوبها نحو مزيد من التنمية والازدهار.

وقالت وكالة الأنباء البحرينية (بنا) ان ذلك جاء لدى لقاء ولي العهد البحريني بقصر القضيبية الأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي ورؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع الـ10 للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بينهم وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المرزوق ورؤساء الوفود المشاركة في الاجتماع الـ 28 للجنة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول الخليج العربية ووزير الدولة لشؤون التنمية والاستدامة الدكتورة ريم الفليج.

وأضافت انهم نقلوا تحيات قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة وإلى ولي العهد رئيس مجلس الوزراء البحريني كما حملهم صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد تحيات ملك البحرين وتحياته إلى قادة دول مجلس التعاون، معربا عن تمنياته التوفيق والسداد للمشاركين في الاجتماع وتحقيق الأهداف المرجوة.

وأكد حرص مملكة البحرين بقيادة العاهل البحريني على مواصلة تعزيز الجهود المشتركة التي تسهم في ترسخ الشراكات والتكامل بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما يواكب تطلعاتها نحو مزيد من التنمية والازدهار ويحقق رؤى قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حفظهم الله.

وأشار إلى مواصلة تطوير أطر العمل والتنسيق المشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مختلف المجالات لا سيما الاقتصادية والتنموية والبيئة بما يسهم في تعزيز مسارات العمل الخليجي المشترك ويخلق مزيدا من الفرص النوعية التي تسهم في ترسيخ الشراكات الخليجية وتفتح آفاقا أرحب لمواصلة البناء على ما تحقق من تعاون مثمر بما يحقق الأهداف والتطلعات المشتركة.

من جانبهم، أعرب رؤساء الوفود المشاركة في الاجتماعات عن شكرهم وتقديرهم لولي العهد رئيس مجلس الوزراء البحريني على ما يوليه من حرص واهتمام بمواصلة دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك في مختلف المجالات بما يعود بالخير والنماء على الجميع متمنين لمملكة البحرين دوام التقدم والازدهار.

من جانبه، أكد وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة أن دول الخليج أثبتت قدرتها على التعامل مع مختلف التحديات بكل كفاءة واقتدار، مستندة إلى روابط أخوية متينة ورؤية مشتركة وأسس اقتصادية قوية وسياسات مالية ونقدية رشيدة عززت مرونة اقتصاداتها وحافظت على الثقة في قطاعاتها المالية ومكنتها من التعامل مع التحديات ومواصلة مسارات التنمية.

جاء ذلك في كلمة وزير المالية والاقتصاد الوطني البحريني خلال ترؤسه أعمال الاجتماع الـ 10 للجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري لهيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية وبمشاركة وزراء الاقتصاد بدول الخليج بينهم وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار ووزير التجارة والصناعة بالوكالة عبدالعزيز المرزوق والأمين العام لمجلس التعاون جاسم البديوي. وشدد على أن مملكة البحرين تؤكد دوما أن العمل الخليجي المشترك يمثل ضرورة استراتيجية تمليها العلاقات الأخوية المتجذرة والأهداف المشتركة وطبيعة المرحلة الراهنة وما تشهده المنطقة والعالم من تحولات متسارعة وتحديات تمس استقرار الأسواق وأمن الطاقة وسلاسل الإمداد وحركة التجارة والاستثمار.

وأشاد بالتعاون والتنسيق الوثيق الذي تم بين الدول الشقيقة خلال التصدي للاعتداءات الإيرانية الآثمة على دول المجلس وما ترتب عليه من التقليل من الآثار السلبية على اقتصاد المنطقة والاقتصاد العالمي ككل.

في هذا الصدد، لفت إلى أن مملكة البحرين تدين بأشد العبارات استمرار الاعتداءات الآثمة والمتواصلة التي تشنها ميليشيا الحوثي الإرهابية المدعومة إيرانيا على المملكة العربية السعودية الشقيقة والتي تمثل انتهاكا صارخا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وتعد تصعيدا خطرا ومرفوضا يهدد أمن المنطقة واستقرارها.

شاركت في اجتماع وزراء البيئة بدول «التعاون» دعماً للتكامل الخليجي في مواجهة التحديات البيئية

وزيرة التنمية: حماية البيئة مسؤولية مشتركة وركيزة أساسية لتحسين جودة الحياة

دعم كل جهد يسهم في تعزيز التكامل الخليجي وترسيخ العمل المشترك في المجالات البيئية والتنموية

وزيرة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة د.ريم الفليج خلال مشاركتها في أعمال الاجتماع الـ 28 للجنة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول «التعاون» بحضور مدير عام هيئة البيئة بالتكليف نوف بهبهاني

المنامة ـ كونا: شاركت وزيرة الدولة لشؤون التنمية والاستدامة د.ريم الفليج في أعمال الاجتماع الـ 28 للجنة الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة في إطار حرص دولة الكويت على دعم وتعزيز مسيرة العمل البيئي الخليجي المشترك.

وأكدت الفليج في تصريح لـ «كونا» أهمية مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بين دول مجلس التعاون في المجالات البيئية والتنموية بما يعكس وحدة التحديات والمصالح المشتركة ويسهم في دعم جهود دول المجلس لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

وقالت إن دولة الكويت تولي العمل البيئي الخليجي المشترك أهمية خاصة انطلاقا من إيمانها بأن حماية البيئة تمثل مسؤولية مشتركة وركيزة أساسية لاستدامة التنمية وتحسين جودة الحياة وأن مواجهة التحديات البيئية والمناخية تتطلب تكامل الجهود وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين دول المجلس.

وأضافت أن ما يجمع دول مجلس التعاون من وحدة الجغرافيا والمصالح والمستقبل يشكل أساسا راسخا لمواصلة تطوير العمل الخليجي المشترك والبناء على ما تحقق من تعاون وإنجازات بما يلبي تطلعات دول وشعوب المجلس نحو مستقبل أكثر استدامة.

كما تشرفت الفليج إلى جانب الوزراء المسؤولين عن شؤون البيئة بدول مجلس التعاون بلقاء ولي العهد رئيس مجلس الوزراء البحريني الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، وذلك على هامش أعمال الاجتماع.

وأعربت الفليج عن بالغ تقديرها لهذا اللقاء الكريم، مؤكدة أنه يعكس ما يحظى به العمل الخليجي المشترك من اهتمام ودعم ويجسد عمق الروابط الأخوية الراسخة التي تجمع دول مجلس التعاون والحرص المشترك على مواصلة تعزيز مسيرة التعاون والتكامل بما يحقق تطلعات دول المجلس وشعوبها.

وثمنت في هذا السياق جهود مملكة البحرين الشقيقة في استضافة الاجتماع وحسن التنظيم، معربة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمجلس التعاون والدول الأعضاء في تعزيز مسيرة التعاون البيئي الخليجي.

وأكدت الفليج أن دولة الكويت ستواصل دعم كل جهد يسهم في تعزيز التكامل الخليجي وترسيخ العمل المشترك في المجالات البيئية والتنموية بما يحقق المصالح المشتركة لدول المجلس ويحفظ الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة.

يهدف إلى استدامة توفير السكن الكريم للمواطن على المدى المنظور.. واللائحة التنفيذية تصدر خلال 6 أشهر

صدور مرسوم بقانون بشأن التمويل العقاري لمستحقي الرعاية السكنية

- شراء وحدة سكنية من المطور العقاري أو بناء القسيمة الحكومية المخصصة من «السكنية»
- رهن العقار حتى سداد كامل المديونية وعدم التصرف فيه إلا بموافقة مسبقة من البنك أو الجهة المانحة
- على المستفيد سداد أصل التمويل العقاري والفوائد أو العوائد المترتبة على التمويل غير المدعوم
- تسدد التمويلات العقارية على أقساط شهرية متساوية ولا تتجاوز مدة السداد (25 سنة)

كونا: صدر أمس المرسوم بقانون رقم 114 لسنة 2026 بشأن التمويل العقاري لمستحقي الرعاية السكنية بهدف توفير الرعاية السكنية في وقت مناسب وإزالة أهم العقبات المادية التي تعوق ذلك.

وبحسب المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون المتضمن 15 مادة، فإنه جاء بهدف استدامة توفير السكن الكريم للمواطن الكويتي على المدى المنظور.

وحددت المادة الثانية من المرسوم بقانون نطاق تطبيق أحكامه وبينت سريانه لأغراض شراء وحدة سكنية من المطور العقاري وفقا لأحكام القانون رقم 118 لسنة 2023 بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا والمعدل بالمرسوم بقانون رقم 89 لسنة 2025 أو لبناء القسيمة الحكومية المخصصة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقا للشروط والضوابط التي تضعها في المشاريع الإسكانية.

ونصت المادة الثالثة من المرسوم بقانون السالف الذكر على شروط استحقاق المستفيد للتمويل العقاري المدعوم متمثلة في استيفائه الشروط العامة المقررة في لائحة القروض العقارية الصادرة عن بنك الائتمان الكويتي لغرضي الشراء أو البناء وعدم تمتعه بالرعاية السكنية من الدولة في السابق سواء كان من المخصصة لهم قسائم حكومية من المؤسسة العامة للرعاية السكنية وصدرت له وثيقة التملك أو حصل على أي من القروض التي يمنحها (بنك الائتمان) أيا كانت قيمته أو غرضه.

وبينت المادة الرابعة من المرسوم بقانون الأحكام الخاصة بالتمويل العقاري سواء كان التمويل العقاري المدعوم أو غير المدعوم وآلية سداده فقررت جواز الجمع بينهما وفقا للضوابط والإجراءات التي يضعها بنك الكويت المركزي.

كما بينت المادة نفسها أن المستفيد مسؤول عن سداد أصل التمويل العقاري المدعوم وغير المدعوم، بالإضافة إلى الفوائد أو العوائد المترتبة على التمويل غير المدعوم وفقا لشروط عقد التمويل وضوابط بنك الكويت المركزي، مع مراعاة تحمل الدولة لتكلفة الفوائد أو العوائد المترتبة على التمويل العقاري المدعوم وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون.

وقررت المادة الخامسة من المرسوم بقانون المشار إليه أن تسدد جميع التمويلات العقارية على أقساط شهرية متساوية على ألا تتجاوز مدة السداد لدى المنح (25 سنة) من تاريخ بداية صرف التمويل العقاري مع الجهة المانحة للتمويل العقاري وفقا للتعليمات والضوابط التي يضعها بنك الكويت المركزي.

وأحالت المادة السادسة من هذا المرسوم بقانون إجراءات صرف التمويل العقاري الخاصة بشراء وحدة سكنية من المطور العقاري إلى أحكام القانون رقم 118 لسنة 2023 بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا كما بينت ذات المادة أن يتم صرف التمويل العقاري الخاص بغرض البناء على القسيمة الحكومية المخصصة من المؤسسة على مراحل ووفقا للقواعد المقررة بالبنك.

وبينت المادة السابعة من المرسوم بقانون التزام الجهات المانحة للتمويل بإنذار المستفيد في حال عدم التزامه بسداد التمويل العقاري المقدم له من تلك الجهات وفقا لأحكام عقد التمويل العقاري وأجازت في هذه الحالة لتلك الجهات إما إعادة جدولة التمويل العقاري بمدة لا تجاوز 5 سنوات وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي على أن يتحمل المستفيد سداد الفوائد أو العوائد الناتجة عن فترة إعادة جدولة التمويل العقاري سواء كان التمويل العقاري المدعوم أو غير المدعوم أو اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المستفيد.

وألزمت المادة الثامنة الجهات المانحة للتمويل بتسجيل حالات التمويل العقاري وتقديم الوثائق المتعلقة به للبنك، فيما أحالت إلى اللائحة التنفيذية لتحديد إجراءات التمويل العقاري وإعادة جدولته وآليات السداد المبكر وفترة السماح وحالات التعثر وإجراءاتها وإنذار المستفيد.

وجاءت المادة التاسعة من المرسوم بقانون السالف الذكر في حدود أحكام هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية وألزمت وزارة المالية بدفع الفوائد أو العوائد المترتبة على التمويل العقاري المدعوم لبنك الائتمان الكويتي من حساب الاحتياطي العام الذي يقوم بسدادها للجهات المانحة للتمويل المدعوم وفقا للشروط والإجراءات المحددة في اللائحة التنفيذية.

وقررت المادة العاشرة التزام البنك نيابة عن الدولة أمام الجهات المانحة للتمويل العقاري لسداد الرصيد المتبقي من التمويل العقاري المدعوم في حال تعثر المستفيد عن السداد.

وبينت المادة الحادية عشرة أن البنك يحصل على الرهن العقاري مقابل التزامه نيابة عن الدولة للجهات المانحة للتمويل العقاري لسداد المتبقي من رصيد التمويل العقاري المدعوم في حال تعثر المستفيد عن السداد وأن رهن العقار لا ينعقد إلا بموجب عقد رهن رسمي.

وأكدت المادة ذاتها ضرورة أن يكون العقار معينا بالذات تعيينا دقيقا في عقد الرهن وإلا وقع الرهن باطلا ولا يسقط قيد رهن العقار الضامن للتمويل العقاري طوال فترة العقد وحتى تمام سداد المديونية.

كما أكدت أنه لا يجوز للمستفيد التصرف في العقار المرهون بالبيع أو الهبة أو غيرهما من التصرفات أو ترتيب أي حق عيني عليه إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك والجهة المانحة للتمويل العقاري على أن يكون المتصرف إليه من مستحقي الرعاية السكنية ولم يسبق له الحصول على تمويل عقاري وبشرط قبول المتصرف إليه الحلول محل المستفيد في الالتزامات المترتبة على عقد التمويل العقاري.

وأحالت ذات المادة إلى اللائحة التنفيذية لتحديد آلية وإجراءات تسجيل الرهن وإدارته والتصرف فيه.

وجاءت المادة الثانية عشرة من المرسوم لتمنح بنك الائتمان الكويتي أو أي جهة يحددها الوزير المختص حق شراء التمويل العقاري كله أو بعضه المقدم للمستفيدين من الجهات المانحة للتمويل وتصكيكه وتوريقه وبيعه إلى المستثمرين وإعادة شرائه باعتباره إحدى الأدوات الاستثمارية التي تعزز البيئة الاقتصادية وذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وضوابط بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

وألزمت المادة الثالثة عشرة بنك الكويت المركزي بإصدار القواعد والضوابط الخاصة في منح التمويل العقاري وتحديد معدل الفوائد أو العوائد المترتبة على التمويل غير المدعوم. وأكدت المادة الرابعة عشرة من المرسوم بقانون آنف الذكر ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية لمشروع المرسوم بقانون بناء على عرض الوزير المختص خلال ستة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وحددت المادة الخامسة عشرة سريان أحكام مشروع المرسوم بقانون الماثل على المستفيدين من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية في الجريدة الرسمية.

خلال زيارة في إطار الاهتمام بإسهامات الجمعية منذ تأسيسها عام 1963

ممثلة أمين عام الأمم المتحدة اطلعت على تاريخ «الثقافية النسائية»

سلطان العبدان

استقبلت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية الممثل الرفيع للأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2792 لسنة 2025، السفيرة ماري وارد، والوفد المرافق لها، وذلك في إطار زيارتها إلى دولة الكويت.

واطلع الوفد الأممي خلال الزيارة على تاريخ الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية، التي تأسست عام 1963، باعتبارها إحدى المؤسسات النسائية الرائدة في الكويت، وما قدمته من إسهامات في الحياة الاجتماعية والثقافية، إلى جانب دورها في تعزيز مشاركة المرأة الكويتية في مسيرة التنمية المجتمعية.

واستمع الوفد إلى شرح قدمه مجلس إدارة الجمعية حول أبرز المحطات التاريخية منذ تأسيسها، والجهود التي بذلتها في دعم قضايا المرأة، فضلا عن إسهاماتها في ترسيخ العمل الاجتماعي والثقافي، وإبراز دور المرأة الكويتية في مختلف مراحل تطور المجتمع.

كما تناول اللقاء تاريخ المرأة الكويتية ومسيرتها في العمل المجتمعي، وما حققته من حضور فاعل في مختلف المجالات، إلى جانب استعراض الإرث التاريخي للجمعية ودورها في تعزيز الوعي الثقافي والاجتماعي.

من جانبها، أعربت الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية عن تقديرها لهذه الزيارة، مشيدة بالإرث العريق للجمعية وتاريخ الكويت الغني بالعمل المجتمعي في مختلف المجالات، ومؤكدة أهمية إبراز إسهامات المرأة الكويتية ودورها في بناء المجتمع وتطوره.

حقوقنا دستورية ومطالبنا شرعية
الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية

الممثل الرفيع للأمين العام للأمم المتحدة السفيرة ماري وارد والوفد المرافق مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية (ريليش كومار)

الكويت تؤكد موقفها الثابت والداعم لجهود الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار

نيويورك ـ كونا: أكدت دولة الكويت موقفها الثابت والداعم لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره انطلاقا من إيمانها الراسخ بحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي.

جاء ذلك في كلمة دولة الكويت التي ألقاها الملحق الدبلوماسي محمد الملا أمام اللجنة الرابعة المعنية بالمسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكد الملا أن القضية الفلسطينية تظل في صدارة القضايا التي تستوجب من المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو لعام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وجدد إدانة دولة الكويت لانتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ورفضها القاطع لسياسات الاستيطان والضم والتهجير القسري وأي محاولات لتغيير الوضع القانوني والتاريخي للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وشدد على ضرورة الالتزام بإيقاف إطلاق النار في قطاع غزة وضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق وحماية المدنيين وتهيئة الظروف اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار بما يمهد لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم. وفي الشأن الإقليمي، أعرب الملا عن إدانة دولة الكويت الشديدة للاعتداءات الإيرانية التي استهدفت أراضيها وأراضي عدد من الدول الشقيقة ورفضها القاطع لأي أعمال تمس سيادة دول المنطقة وأمنها واستقرارها، داعيا طهران إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن (2817) لعام 2026. وأكد موقف الكويت الثابت في إدانة استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ودعمها الكامل لسيادة دولة الإمارات على الجزر وعلى مياهها الإقليمية ومجالها الجوي وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة.